قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

ما ثمن القمّة؟

أمس أعلنتْ النزاهة البرلمانيّة أن قمة بغداد كلّفتْ مليارى دولار عداً ونقداً، في الوقت الذي كان رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفيّ يعلن أنها كلّفتْ نصف مليار دولار فقط، قال إنها ذهبتْ لمشاريع تخدم الشعب العراقيّ، ولما قلّبت في ذهني هذه المشاريع لأرى كيف تكون في خدمة الشعب أزال رئيس الوزراء اللبس حين ذكر مثالاً واحداً حول هذه المشاريع الخدمية للمواطنين، قائلاً :إن هناك مجمعاً سكنياً تمّ بناؤه بنصف المليار هذا.

وحقيقة الأمر أن "المجمّع" الذي تحدث عنه دولة الرئيس، ليس مجمّعاً ولن يخدم المواطن أبداً، هو مجموعة من الفلل الفاخرة في المنطقة الخضراء، سكنها الضيوف الأعزاء مؤقتاً وسيسكنها أهل البيت من المسؤولين إلى الأبد، ليس للمواطن حصة في هذا "المجمّع" الفردوسيّ، كما لن تكون له حصة في المصفحات الستين التي يبلغ سعر الواحدة منها ٢٥٩ ألف دولار، ولا في السيارات الثلاثمئة غير المصفحة، وطبعاً ليستْ لنا حصة في المليار و٢٠٠ مليون دينار عراقيّ صُرفتْ فقط لتأهيل منزل واحد لأحد المسؤولين، على ما ذكره للمدى النائب حسين الأسدي.

مليارا دولار، يقول البرلمان. ويصحح المالكيّ غاضباً إنها ٥٠٠ مليون دولار فقط، مع أن رئيس الوزراء نفسه قال سابقاً إنها ٦٠٠ مليون دولار "ربما أضاف لها المبلغ الذي اقترضته الحكومة من البنك المركزيّ قرضاً حسناً إلى حين ميسرة"، وهو على أية حال مبلغ تافه إذا ما قورن بالأرقام الفلكية التي ذهبتْ وتذهب هباءً، لا يهمّ؛ فمئة مليون دولار لن تضيع في وجه الصديق.

السيّد علي الدباغ "وهو الناطق الرسميّ باسم الحكومة كما تعرفون" أجاب عن سؤال لصحفيّ قبل أيام، مقللاً من المبلغ ومؤنّباً الصحفيين على مبالغتهم، فقال حرفياً "إن المبلغ الإجماليّ هو مليار وربع المليار دولار فقط لا أكثر ولا أقلّ".

أصبحتْ لدينا ستّ روايات متضاربة لمقدار ما صُرف في القمة وعليها:

.٦٠٠ مليون دولار: وهي رواية السيّد رئيس الوزراء

.٥٠٠ مليون دولار: وهي الرواية المنقّحة والمعدّلة والمزيدة للسيّد رئيس الوزراء.

.مليار دولار فقط: رواية إعلاميين قبل انعقاد القمة

.مليار ونصف المليار: رواية صحفيين نقلاً عن تقارير عالمية بعد انتهاء القمة.

.مليار وربع المليار: رواية السيّد علي الدباغ.

.مليارا دولار: رواية لجنة النزاهة البرلمانية في مجلس النوّاب.

نحن لا نشكّ في الحكومة، أياديهم متوضئة أبداً وهم لا يسرقون، لكنْ حتى اللصوص، حتى حرامية سوق الهرج يتفقون في ما بينهم على رواية واحدة حين يسرقون. ونحن .بدافع الفضول والله لا أكثر .نريد أن نعرف بالضبط مقدار ما صُرف. فهل من أحد ينجدنا؟

دستور العراق أمس واليوم

جاسم العايف

بحكم تابعية ولايات (بغداد والموصل والبصرة) إلى الدولة العثمانية فإن هذه الولايات، التي تشكل منها العراق بعد تفكك الدولة العثمانية ، أصبحت خاضعة للدستور العثماني الذي صدر عام ١٨٧٦ ،وبذا يمكن اعتبار ذلك الدستور هو الدستور الأول الذي عرفه العراق في العصر الحديث.و بعد قيام الحكم الملكي في العراق صدر الدستور الملكي سنة ١٩٢٥ وتألف من ١٢٥ مادة ،وقد نصت مقدمته على انه (القانون الأساسي العراقي) وأن شكل الحكم ملكي وراثي، واحتوى على الأسس التي تعتمدها المملكة العراقية في تسيير الشؤون العامة و الحكم فيها ملكي- دستوري ،و قد نص على الفصل بين السلطات وعلى استقلال القضاء.

خاض الشعب العراقي خلال العهد الملكي صراعاً متواصلاً من اجل تفعيل فقرات الدستور التي اهتمت بالحريات العامة لتنشيط الحياة المدنية و السياسية في العراق القادم من ليل الاستبداد العثماني السلطاني المتلفع برداء الدين الإسلامي ،والخاضع بعد ذلك للهيمنة البريطانية التي تتحكم في شؤونه، ولعبت النخب العراقية التنويرية دورا مهما في ذلك، إلا أن القابضين على السلطة آنذاك حاولوا الالتفاف على الدستور وتعطيله أو تفسيره على وفق مصالحهم ، وعلى العموم فإن القوى السياسية- الاجتماعية كانت حريصة على استثمار مواد الدستور لصالحها خاصة تلك التي تتعلق بالحريات وتشكيل الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية مقترناً ذلك بالوضع الدولي ومدى تأثيره في الوضع على العراق. الآن ونحن على مسافة بعيدة عن ذلك التاريخ وأحداثه وبحكم ما اطلعنا عليه من وثائق ومعلومات حيادية عن تلك المرحلة ، يمكن اعتبار الدستور الملكي وثيقة كانت قابلة للتطور، ولإرساء نظام برلماني تعددي في العراق ،إلا أن الشكل الذي انطوت عليه العلاقات السياسية-الاجتماعية وطبيعة التكوين الطبقي للسلطة القائمة آنذاك ولأنها إفراز كولينايلي ،حتم عليها أن تفرغ ذلك الدستور من محتواه.

بعد تموز /٥٨ / وفي الشهر السابع صدر (دستور الجمهورية الأولى) أو (دستور عبد الكريم قاسم) كما يوصف وقد تألف من ٣٠ مادة وتنسب صياغته إلى الراحل حسين جميل وقد تمت خلال ٤٨ ساعة فقط! بتكليف من الزعيم عبد الكرم قاسم وبعض الوزراء المقربين منه ووصف بأنه دستور مختزل كرس السلطة بيد مجلس الوزراء وبيد رئيسه تحديداً واعتبر قرارات وأوامر وبيانات رئيس مجلس الوزراء بمثابة القوانين السارية المفعول. بعد انقلاب ١٨ تشرين ١٩٦٣ عمد عبد السلام عارف إلى إصدار دستور آخر حمل ذات الاسم واختزلت مواده إلى ١٦ مادة فقط وقد استبدل عبد السلام عارف بعد مدة وجيزة هذا الدستور بدستور آخر مختلف عن كل الدساتير العراقية السابقة حيث أطلق فيه لأول مرة على العراق بأنه (دولة ديمقراطية اشتراكية)! تقوم على قاعدة اقتصاد موجه عام وجعل رئيس الجمهورية رئيساً للدولة ومنحه السلطات الواسعة التي لا حصر لها،وقد كان هذا الدستور صدر دستوران، الأول عام ١٩٦٨ والثاني عام ١٩٧٠و وضعته لجنة برئاسة صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة وكان البعثي السوري (عبد الفتاح زلط) عضواً فيها لكونه رئيساً لمكتب الشؤون القانونية في مجلس قيادة الثورة وقد ضمت اللجنة بعض أساتذة القانون العراقيين . عدل هذا الدستور أكثر من ٤٠ مرة لتكريس السلطة بيد حاكم واحد يمسك بيده كل مفاصل السلطات والثروات، ولإملاء الفراغات التي تحصل في الدستور جراء الحراك الذي كان يتميز به الواقع العراقي ، ومن أهم التعديلات التي أجريت عليه ، بعد وضوح هوية النظام القمعي البعثي ،التعديل الذي حصل سنة ١٩٨٠ حينما تم استحداث (المجلس الوطني) كهيئة تشريعية ثانية، إلا أن القانون الذي وضع لها جعلها مجرد هيئة شكلية وتزيينيه، وتحول (المجلس الوطني) إلى صدى لآراء وأفكار وتصورات صدام حسين شخصياً من خلال شعار "إذا قال صدام قال العراق"، وبقيت رئاسة الدولة وصلاحياتها محصورة في شخص واحد هو رئيس مجلس قيادة الثورة ،الذي هو بحكم القانون رئيس الجمهورية، والذي مُنح سلطات واسعة لا حدود لها ، ثم أصدر صدام حسين مشروعا دستوريا إلا انه لم يُفعَّل بسبب الظروف التي حاطت بالنظام والعراق جراء حماقته في غزو الكويت ، مع انه قد فُصّل ذلك المشروع الدستوري على مقاساته شخصياً.

بعد سقوط النظام البعثي في ٢٠٠٣/٤/٩ صدر قانون إدارة الدولة الانتقالي، ومع انه حمل اسم (القانون)إلا انه في طبيعة مواده ومحتواه يمكن أن يعد دستوراً ،لأنه نظم قواعد السلطة والحكم واشتمل على الحريات الأساسية والحقوق في الجنسية والمساواة وحرية التعبير والضمير والعقيدة والأمن وتأسيس الأحزاب والمنظمات المدنية والمهنية وأقر استقلالها المادي والمعنوي .

وبغض النظر عما يراه هذا الطرف أو ذلك في مَنْ شرعه أو في الظروف التي صدر فيها أو ما يسجل عليه من ملاحظات وتحفظات فإن قانون (إدارة الدولة الانتقالي)، يفوق كثيراً الدساتير العراقية التي سبقته، خاصة في ما يخص الحريات العامة وحقوق الإنسان، ودساتير الدول العربية مجتمعة والدول الإقليمية المجاورة للعراق، ولأنه في غاياته ومراميه وطبيعته بمثابة الدستور، لكنه أخضع العملية السياسية في العراق إلى خانق التواريخ التي تحولت إلى (مقدسات) لا يمكن المساس بها ، وفي أهمها كتابة الدستور الحالي ،وقد استثمرت القوى السياسية الفائزة بالانتخابات هذه التواريخ ووجدت فيها فرصتها في صياغة دستور يكرّس توجهاتها الفكرية الدينية – السياسية والقومية. ونلاحظ جلياً أن عملية كتابة الدستور كانت متناغمة مع التاريخ المحدد لها سلفاً بعيداً عما عليه الواقع العراقي من تحديات وتجاذبات وانقسامات، وقد انعكس ذلك على بعض فقرات مشروع الدستور الحالي باستثمار أغلبيات ومراكز قوى نتيجة انتخابات لعب في نتائجها الوعي الاجتماعي المتدني الذي عليه المجتمع العراقي بسبب الاستبداد الذي مارسه النظام البعثي طيلة العقود الثلاثة المنصرمة وتشويهه لأبسط أنواع الوعي المدني الديمقراطي من خلال تكريسه للقيم والممارسات المتخلفة، وساهم في ذلك الحصار الذي حوله النظام إلى سلاح فعال بيده لدحر إنسانية العراقي و توجيه حتى أحلامه نحو السعي اليومي المتواصل في تأمين حاجاته للغذاء فقط ، طيلة سنوات الحصار والذي أفرز وعيا جمعياً مشوهاً تم استثماره جيدا من قبل الأحزاب السياسية – الدينية، واستثمارها الموالاة الطائفية إلى حدها الأقصى، وقد تم خلق كتلة انتخابية كبيرة تنطوي على تناقضات شتى في داخلها، وانعكس ذلك حتى على طبيعة التشكيل الوزاري في القائمة ذاتها، والأمر ينطبق على الوضع في كردستان، إضافة لتأكيد الخصوصية القومية فيها، من جهة أخرى فإن التيار الديمقراطي والعلماني لم يرتفع إلى المهمة الكبرى التي تواجهه فبقي يعيش أوهام الستينات في الحتميات المستهلكة، ودخل ساحة الانتخابات متشرذماً إلى قوائم عدة، وكانت النتيجة المعروفة التي اتضح فيها جيدا طبيعة وحجم القوى التي أشرفت على كتابة الدستور الحالي والشكل الذي عليه، بحيث انطبق عليه التبرير الذي يرى أن هذا أفضل ما متوفر الآن وان علينا أن ننتظر الزمن العراقي القادم، والذي يعي فيه الناخب العراقي أن مصالحه الأساسية تكمن في أن يصوت للبرنامج الانتخابي الاجتماعي – السياسي الذي يخدمه لا غيره .

والمثير في الأمر أن(صقور) كتابة الدستور الراهن يطالبون الآن بتعديله، لأنهم لم يتوقعوا أو يحسبوا أنهم سيغدون مصدر القرار في السلطة التنفيذية ، وسيقف (الدستور ذاته) عن تحقيق طموحاتهم في السيطرة والتحكم والنفوذ. من المهم تعديل الدستور الحالي، بعدالة وشفافية وواقعية تأخذ في حساباتها طمأنة كل المكونات العراقية، مع الالتزام بها قانونياً، وهو سيكون المفتتح الأساس الذي سيبعد كل ما ينتج عن متاهات وإشكالات مستقبل عراق ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣.

لأول مرة شارك المواطن في اختيار دستور بلاده

قانون (إدارة الدولة الانتقالي)، يفوق كثيراً الدساتير العراقية التي سبقته، خاصة في ما يخص الحريات العامة وحقوق الإنسان، ودساتير الدول العربية مجتمعة والدول الإقليمية المجاورة للعراق، ولأنه في غاياته ومراميه وطبيعته بمثابة الدستور.

ما أغفلته قمّة بغداد

محمد صادق جراد

من خلال قراءة متأنية للمشهد العربي العام يمكننا أن نلاحظ أن هناك أكثر من غاية وهدف حاولتْ بعض الدول المشاركة في قمة بغداد تحقيقها والاستفادة من هذا التجمع العربي للوصول إليها. فقادة العراق يعلنون صراحة بأنهم حاولوا من خلال عقد القمة العربية العودة إلى المحيط العربي وإنهاء حقبة من العزلة والقطيعة . بينما حاول قادة الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية وتمكنت ثوراتها من إسقاط الأنظمة الدكتاتورية كتونس ومصر وليبيا واليمن الحصول على الشرعية العربية والدولية من خلال حضورهم إلى القمة كممثل شرعي عن شعوبهم.

في الوقت الذي يسعى قادة دول أخرى من خلال سياسة المحاور تنفيذ أجنداتهم في تغيير موازين القوى في المنطقة ويعتقدون أن القمة العربية المكان المناسب لحشد الأنصار لتنفيذ هذه الإرادة . وأخيرا ربما تجد بعض القوى السياسية العراقية القمة ملاذا لها لعرض مشاكلها الداخلية .

وهنا أصبح الكثير من الأسئلة يغذي مخيلة المواطن العربي الذي تطلّع إلى قمة بغداد التي اختتمتْ أعمالها مؤخراً ومنها: هل انشغل القادة بتحقيق غاياتهم وأهدافهم وحل مشاكلهم بعيداً عن مصالح الشعوب؟ وماذا استفاد المواطن العربي من تلك الغايات والأهداف التي يتطلع إليها قادته وملوكه؟

الحقيقة أن ما يهم المواطن بالدرجة الأولى هو ليس ما يهم القادة بل يتطلع إلى تحسن الحالة الاقتصادية المتردية التي يعانيها ووضع حلول لمعالجة مشاكله والأداء الاقتصادي المتردي الذي جعل هذه الدول في مؤخرة ترتيب دول العالم ما جعل المواطن العربي يثور ضد الفقر والبطالة وانخفاض معدل النمو وسوء توزيع الموارد إضافة إلى الفساد الذي انتشر في جميع مرافق الحياة .

وهناك حقيقة مهمة يجب أن يدركها الجميع هي أن مفتاح الحل للقضايا العربية ومعالجة مشاكل المواطن لا يكمن في الحلول السياسية فقط وان أهداف السياسيين لن تساهم في وضع الحلول لأن هناك مواضيع اقتصادية كثيرة تتعلق بحياة المواطن بصورة مباشرة يجب أن تأخذ نصيبها من الاهتمام في القمم والمناسبات العربية المقبلة، ومنها "موضوع الأمن الغذائي والأمن المائي والسياحة والطاقة والاستثمار في المنطقة العربية وموضوع الاتحاد الجمركي العربي وتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والربط الكهربائي العربي وربط السكك العربي"

كل هذه الملفات المهمة كان يجب أن تبحث في قمة بغداد باعتبارها أهم بنود الملف الاقتصادي الذي يمس قوت المواطن العربي الذي يرغب في تحسين مستواه الاقتصادي والمعيشي، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي ، التي كان العامل الاقتصادي أهم أسبابها . وأن عقد قمة بغداد في هذا الظرف أمر مهم وواجب لاقتراح سبل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لأهميته في تحقيق الأمن القومي العربي .

ولأهمية هذا الملف وتأثيراته الخطيرة على حياة المواطن العربي كان لابد من إعطائه الاهتمام المناسب وتشكيل اللجان المتخصصة لمتابعة أهم القضايا التي ستطرحها القمة حول هذا الملف إضافة إلى ضرورة عرض عدد من بنوده التي تشمل متابعة تنفيذ قرارات قمتي الكويت وشرم الشيخ الاقتصاديتين والقمم العربية والإعداد للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة والتي سوف تعقد في المملكة العربية السعودية العام ٢٠١٣.

ولابد من الإشارة إلى أن دول العالم المختلفة تسعى اليوم للانتماء إلى كيانات كبيرة وتجمعات اقتصادية بما يخدم مصالحها مجتمعة بينما نجد أن الدول العربية مازالت تواجه العالم الخارجي بكل تحدياته فرادى متفرقين بعيدا عن التنسيق المشترك بين هذه الدول التي تحظى بمقومات اقتصادية ربما لم تكن متاحة لمجموعة من دول العالم الأخرى وأن هذا الخلل في التنسيق العربي وغياب الرغبة الحقيقية في التعاون والعمل المشترك يفوّت الفرصة على الدول العربية في استثمار التعاون الوثيق بمضماري التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن القومي . لذلك يرى البعض أن قمة بغداد كان يمكن أن تأخذ على عاتقها اعتماد محور عربي إسلامي لمواجهة التحديات الدولية للتعامل مع الدول الأخرى بصورة موحدة ككتلة اقتصادية قوية.

خلاصة القول إن الجامعة العربية إذا ما أرادت أن تكون اجتماعاتها وقراراتها ذات تأثير إيجابي على حياة المواطن العربي فعليها توجيه جهودها صوب الملف الاقتصادي إضافة إلى الملف السياسي . فبالرغم من المساعي الحثيثة لحل الأزمات السياسية العربية عبر الاجتماعات والمباحثات المتواصلة إلا أن الفكر السائد لا يزال يتمركز حول العمل السياسي والتنمية الوطنية من دون ربطها بالمستوى العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي، علماً أن خبرات التكتلات الاقتصادية في شتى مناطق العالم أثبتت ارتباط النمو الوطني بالملف الاقتصادي وبعلاقات الجوار، أي بالعلاقات الإقليمية ثم الدولية. وهذا ما يحتم علينا تطوير عملنا المشترك لبناء التكامل الاقتصادي العربي بما يخدم الشعوب العربية .

هل حققت القمة مبتغاها؟

بورتريه

سنان الشبيبي

خبرتنا في التخلص من الكفاءات!

صالح الحمداني

سنان الشبيبي

"فمتى حصل، وفي أي بقعة من العالم، يوجد هناك شخص يجمع في يديه مناصب مثل: القائد العام للقوات المسلحة، و وزير الدفاع، و وزير الداخلية، ورئيس المخابرات، و رئيس مجلس الأمن القومي؟ وبالأمس تم إرسال رسالة إلى البنك المركزي كي يكون مرتبطا به أيضاً، ما الذي بقي للآخرين يا ترى؟"

هذا الاقتباس هو جزء من خطاب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، بمناسبة أعياد نوروز في هذا العام، الذي أعتقد أنه خطاب تاريخي، لكونه إعلانا ضمنيا لنهاية حكم رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، وربما أيضا نهاية لحكم حزب الدعوة الإسلامية، ولا أبالغ إن قلت هو إعلان – بالتالي – لنهاية حكم الإسلاميين في البلاد، الذين كلفوا البلاد ميزانيات بمئات المليارات، دون أن يضعوا حلولا لملفات البلد العالقة، أو يضعوا حجرا على حجر.

ما يهمني في الاقتباس هنا، هو ذكر البنك المركزي العراقي، ومحاولة السيطرة عليه من قبل رئيس الوزراء. ولا أعتقد أن هناك بأسا من التذكير بأن البنك المركزي العراقي قد تم تأسيسه عام ١٩٤٧، كبديل لمجلس عملة العراق في لندن، الذي تأسس عام ١٩٣١ وألغي عام ١٩٤٩ بعد أن تسلم البنك الجديد أمر إصدار العملة العراقية والاحتفاظ باحتياطي تغطيتها.

يقف على رأس هذه المؤسسة المالية العريقة والضخمة، رجل لا يقل (ضخامة) و(عراقة) عنها، وهو سنان محمد رضا الشبيبي، الذي تم تعيينه من قبل مجلس الحكم السابق – وبعد مداولات مطوله – محافظاً للبنك المركزي بدرجة وزير ، في ٣٠ آب ٢٠٠٣.

الشبيبي المولود عام ١٩٤٩، والمقيم في سويسرا لعدة سنوات مستشارا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، كان قد تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد عام ١٩٦٦بمرتبة الشرف الأولى، ليعين فيها مدرسا مساعدا في قسم الإحصاء حتى عام ١٩٦٨، قبل أن يلتحق بجامعة مانشستر في انكلترا ليحصل منها عام ١٩٧٠ على الدبلوم العالي في التنمية الاقتصادية، ثم الماجستير في الاقتصاد عام ١٩٧١، وفي آذار عام ١٩٧٥ حصل على دكتوراه اقتصاد من جامعة بريستول في انكلترا.

عاد بعدها للعراق ليعمل رئيسا لقسم الاستيراد والتسويق في وزارة النفط لغاية عام ١٩٧٧، حيث انتقل إلى رئاسة قسم التنسيق والتخطيط في وزارة التخطيط ليبقى في هذا المنصب لغاية ١٩٨٠.

تخصص الشبيبي في البحث حول مواضيع التدفق المالي ، اقتصاديات نزع السلاح ، ميزان المدفوعات ، الدين الخارجي ، العولمة والاقتصاد العراقي. ألقى محاضرات واشترك في دورات وعمل في العديد من الدول. له خبره كبيره في الاقتصاد العراقي، ومتخصص في إدارة الدين واقتصاديات النفط والطاقة، وله إصدارات ومطبوعات عديدة، يجيد الانكليزية والفرنسية، وهو متزوج وله طفلان.

قبل أن يتحدث عنه – أو عن البنك المركزي بالأحرى – مسعود بارزاني، ذكرت وسائل إعلام محليه أن رئيس الوزراء قد يعمد إلى إقالته عبر الاستعانة بشرط العمر، لرفضه الامتثال لقراراته، ومحافظته على قدر من الاستقلالية للبنك المركزي العراقي.